ملخص تنفيذي

حركة لا يمكن وقفها

دعوة عالمية للاعتراف بالمدافعين عن الحق في الإجهاض وحمايتهم

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2023
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2023
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 40/7421/2023
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *النساء يشاركن خلال اليوم العالمي للإجهاض الآمن في بوغوتا، كولومبيا، في 28 سبتمبر/أيلول 2023.*
© Chepa Beltran/Long Visual Press/Universal Images Group via Getty Images

منظمة العفو الدولية

حركة لا يمكن وقفها

دعوة عالمية للاعتراف بالمدافعين عن الحق في الإجهاض وحمايتهم

الملخص التنفيذي

في مختلف أنحاء العالم يتعرَّض من يدافعون عن حق الإجهاض لاعتداءات شتى، وبينهم ناشطات ونشطاء، وعاملات/عاملون في أنشطة كسب التأييد، ومعلمات/معلمون، ومرافقات في العيادات، ومرافقات للتوجيه، ومدربات على الولادة الطبيعية، وعاملات وعاملون في مجال الرعاية الصحية. ويتعرّض هؤلاء للوصم، وللاعتداء الجسدي واللفظي، وللترهيب والتهديد، فضلًا عن التجريم من خلال اعتقالات وتحقيقات ومحاكمات جائرة. ويواصل هؤلاء عملهم، بالرغم من مناخ العداء وعدم الاعتراف بدورهم، فيساعدون أعدادًا لا حصر لها من النساء والفتيات وغيرهنّ ممّن يمكنهم/ن الحمل في الحصول على الحقّ في الإجهاض. ويشكِّل هؤلاء حركةً لا يمكن وقفها حقًا.

وتُطلق تسمية "المدافعات والمدافعون عن الحقوق الإنسانية للمرأة" على الشخصيات والجماعات التي تدافع عن الحق في الإجهاض، وتعني هذه التسمية النساء والفتيات والأشخاص من مختلف فئات النوع الاجتماعي ممن يدافعون عن أي من حقوق الإنسان، والأشخاص من جميع فئات النوع الاجتماعي ممن يدافعون عن حقوق المرأة والحقوق المتعلقة بالمساواة بين فئات النوع الاجتماعي، بما في ذلك حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعابرين جنسيًا وثنائيّي النوع (مجتمع الميم عين). وكثيرًا ما يواجه هؤلاء اعتداءات لا ترجع فقط إلى القضايا التي يتصدّون لها في أنشطتهم بل أيضًا إلى هويتهم، باعتبارهم نساء وفتيات وأفرادًا من مجتمع الميم عين وأشخاصًا عانوا من العنصرية وآخرين عانوا من أشكال متداخلة من القمع. ففي عالم لا تزال تسود فيه الصور النمطية للنوع الاجتماعي والمعايير الذكورية، يتعرَّض المدافعون والمدافعات عن الحقوق الإنسانية للمرأة لمخاطر إضافية، لأنهم يتحدون التقاليد الضارة، الاجتماعية والثقافية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي، التي لا تزال تفرض قيودًا تحدِّد أدوار فئات النوع الاجتماعي، والميول الجنسية القائمة على معيارية المغايرة أو هوية النوع الاجتماعي، كما تقوِّض الحقوق الجنسية والإنجابية.[1]

ويقدم التقرير الحالي نظرةً عامة عن كيف يتعرَّض المدافعون والمدافعات عن الحقوق الإنسانية للمرأة، ممن يدافعون عن الحق في الإجهاض، لاعتداءات في شتى أنحاء العالم. وهذه الاعتداءات لا تُعد فحسب انتهاكًا لالتزام الدول بحماية هؤلاء المدافعين وتوفير مناخ آمن ومؤاتٍ لهم ولعملهم، بل إنها تمثِّل أيضًا عائقًا قويًا أمام إجراء إجهاض آمن لمن هن في حاجة إليه أو يرغبن فيه. ومن ثم، يُعتبر التقرير الحالي جزءًا من الحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية من أجل تعزيز الحق في الإجهاض للجميع.

ويعرض الفصل الأول من التقرير العقبات أمام الإجهاض الآمن، والتي لا تزال منتشرةً في الوقت الحالي، بالرغم من بعض التقدم الملموس خلال العقود القليلة الماضية. وقد تحقق هذا التقدم أساسًا بفضل نشاط الحركات النسوية، التي استطاعت إحداث تغيير من خلال تطوير معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالإجهاض، واعتماد قوانين تقدمية، والحصول على أحكام قضائية تقرُّ بشكل متزايد بحقوق الإجهاض. كما تحقق التقدم استنادًا إلى تطور وتعميم سُبل الإجهاض الطبي في مختلف أنحاء العالم، مما جعل الإجهاض أمرًا أكثر يُسرًا وقبولًا بالنسبة لملايين النساء والفتيات وكل من يمكنه/ا الحمل، ومنحهن/م قدرًا كبيرًا من الحرية والتحكم في أجسادهن/م. ومع ذلك، فما زال هناك كثير من العمل الذي يتعيَّن القيام به. ففي الوقت الراهن، لا يزال الإجهاض مُجرَّمًا ومُقيَّدًا بنُظم مُشدَّدة في معظم البلدان، ولا يزال الحظر الكامل على الإجهاض مفروضًا في 22 بلدًا. وحتى في الحالات التي أُجريت فيها إصلاحات أدّت لاعتماد قوانين تقدمية، يمكن أن يكون الحصول على الإجهاض الآمن القانوني أمرًا صعبًا بسبب عقبات كبيرة، وخاصةً بالنسبة للفئات الأكثر تهميشًا. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك جهود دؤوبة من جانب معارضي

[1] See OHCHR, WHRDs infosheet, ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WRGS/SexualHealth/INFO_WHRD_WEB.pdf, the webpage of the WHRD International Coalition defendingwomen-defendingrights.org;
ومنظمة العفو الدولية، *تحدي السلطة ومكافحة التمييز* (رقم الوثيقة: ACT 30/1139/2019)، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/act30/1139/2019/ar/.

الإجهاض لإلغاء التقدم الذي أُحرز من قبل. وتكتسب هذه الجهود تأييدًا وسط مناخ يتسم بتصاعد الخطاب العام المناهض للإجهاض ولقضايا النوع الاجتماعي، وتضاؤل سيادة القانون، وحملات المعلومات المُضلِّلة، والاعتداءات على الحيِّز المدني.

ويبيّن الفصل الثاني من التقرير الحالي كيف تبادر أعدادٌ لا حصر لها من المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة، في ذلك السياق، بممارسة أنشطتهم وسط مناخ مناهض، وكيف يواجهون عداءً شديدًا للحقوق التي يدافعون عنها. ويسرد هذا الفصل بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرَّضون لها، مع أمثلة حقيقية حيَّة وشهادات لنحو 50 من المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة من أكثر من 30 بلدًا في شتى أنحاء العالم، وجميعهم يمارسون عملهم في الصفوف الأمامية أو يقومون بأنشطة الدعاية وكسب التأييد لجعل الحصول على إجهاض آمن متاحًا للجميع دون تمييز. وتؤكد المعلومات التي جُمعت من خلال مقابلات وبحوث أن المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة يتعرَّضون للوصم ولاعتداءات بدنية ولفظية، وللترهيب والتهديد، بما في ذلك داخل العيادات وحولها، بالإضافة إلى التجريم من خلال اعتقالات وتحقيقات ومحاكمات جائرة. كما تُفرض قيود على أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان وتُثار شكوك حولها، وسط مناخ من الخطاب السياسي المعادي الذي تغذيه سرديات مسمومة ومعلومات مُضلِّلة. ويُعد هذا انتهاكًا لحق أولئك المدافعات والمدافعين في العيش بأمان، وفي السلامة الجسدية، وفي السلامة بشكل عام، كما إنه يؤثِّر تأثيرًا مباشرًا على حقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها.

وقد عبَّرت كارولينا كاستيو، ناشطة من شمال المكسيك، عن ذلك الوضع بقولها:
"نحن نعمل في دولة محافظة للغاية، ويتعرَّض عملنا للوصم بسبب معلومات زائفة وخاطئة تروّجها السلطات. لقد تلقيتُ تهديدات، ووُضعت تحت المراقبة. ومن ثم، تعلّمنا كيف نعمل بعيدًا عن الأنظار من أجل حماية أنفسنا. إننا لا نرتكب أيّ أذى، فنحنُ نحاول فحسب تقديم الدعم وتمكين الناس من نيل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ومن العبث أننا نواجه أعمالًا انتقامية بسبب أشياء كان يتعيَّن على الدولة القيام بها".[2]

ومن بين المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة الذين أُجريت مقابلات معهم، بعض العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين أوضحوا كيف يتعرضون في كثير من الأحيان للعزل ويفتقرون إلى الدعم ولا يتم الاعتراف بهم كمدافعين عن حقوق الإنسان. ولما كان هؤلاء يقدمون بدأب الخدمات الصحية الأساسية بالرغم من مناخ العداء، فمن الواجب حمايتهم وتمكينهم، ولكنهم كثيرًا ما يواجهون التجريم والتحرُّش والوصم والتهديد اللفظي والعنف الفعلي، فضلًا عن النبذ الاجتماعي والاستنزاف.

فعلى سبيل المثال، لاحظت غريس هوارد، وهي مدافعة من الولايات المتحدة الأمريكية:
"الحقيقة أن الطبيب يرتدي سُترة واقية من الرصاص ويحمل مسدسًا وهو يجري عملية إجهاض. [...] وهو يفعل ذلك بسبب المتظاهرين الموجودين في الخارج والذين يعرفون عنوان منزله. هذا ضربٌ من الجنون [...] وينبغي ألا يحدث. إنه فظيع ومخيف".[3]

وقال د. غييرمو أورتيز، وهو طبيب توليد أجرى جراحة لإنقاذ الحياة فضلًا عن قيامه بأنشطة لكسب التأييد من أجل امرأة من السلفادور كانت تعاني من حملٍ بالغ الخطورة في عام 2013:
"واجهتُ وضعًا صعبًا، تخللته اعتداءات وأعمال وصمٍ طالت أفراد عائلتي، لمجرد أنني قدمتُ العلاج لامرأةٍ شابةٍ كانت في أمسّ الحاجة له. [...] فقد أبعدوني عن الإشراف [على قسم التوليد في المستشفى]. وعندما تقدمتُ لوظائف أخرى، لم يقبلوا طلباتي. [...] كانت لحظة شديدة القسوة، كان وضعًا بالغ الصعوبة".[4]

وقالت طبيبة أمراض نساء من نيجيريا:
أنا أتعرَّض للتحرُّش والوصم بسبب العمل الذي أقوم به. ويأتي الوصم من زملاء مهنيين، حيث يدلون بملاحظات مُهينة لي. فاستنادًا إلى الدين، يلقي عليَّ هؤلاء الزملاء مواعظ عما ينطوي عليه دعم الرعاية المتعلقة بالإجهاض من خطايا، وعن قتل "الأجنَّة التي لم تُولد"، وعن نار جهنم التي تنتظر جميع القتلة. [...] هذا الأمر يجعلني أسألُ نفسي عما إذا كنتُ أفعل الصواب، ويجعلني أشكِّكُ في ما أقوم به، وأشعر بعدم الارتياح، وبعدم الثقة، وبالخوف من التحدث علنًا في بعض الأحيان".[5]

---

[2] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

[3] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 2023.

[4] شهادة د. غييرمو أورتيز أمام لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية بياتريز وآخرون ضد السلفادور (فيديو)، 22 و23 مارس/آذار 2023. الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=1A4aqi8-LYY. [غير متوفر بالعربية].

[5] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وفي جذر هذه الاعتداءات تكمن أشكال القمع المنهجي، مثل النزعة الذكورية والعنصرية. ويقع الوصم في صميم هذه الاعتداءات لأن المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة يتحدّون أنظمة القمع هذه بدفاعهم عن الحق في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الإجهاض. وينبغي التصدي لأشكال القمع المنهجية هذه حتى يتسنى التوصل إلى حلولٍ طويلة الأمد.

ويتناول الفصل الثالث من التقرير التزامات الدول بضمان حقوق الإجهاض للجميع، وهو الأمر الذي يُعد أساسيًا أيضًا لحماية وتمكين المدافعين عن حقوق الإجهاض. وتحلّ هذا العام ذكرى مرور 25 عامًا على اعتماد الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع الإعلان العالمي المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد مرَّت 10 سنوات منذ أن اعتمدَت دول العالم قرارًا بشأن المخاطر الخاصة التي تتهدّد المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة وسُبل الحماية اللازمة لهم. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة وضوحًا في قانون ومعايير حقوق الإنسان بشأن الحق في الإجهاض، وكذلك بشأن حق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك العاملون في مجال الرعاية الصحية، في أن يتم الاعتراف بعملهم وتوفير الحماية لهم.

ويُختتم التقرير بمجموعةٍ من التوصيات الموجَّهة إلى الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة من أجل إعمال تلك الالتزامات، وضمان توفير بيئةٍ آمنةٍ ومواتية، بما يتيح لجميع المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة، وخاصة منْ يدافعون عن الحق في الإجهاض، أن يشاركوا بأنشطتهم وعملهم من دون خوفٍ من التجريم، ومن دون التعرُّض للتهديد، أو الإكراه، أو الترهيب، أو العنف، وأن يحصلوا على ما يلزم من دعم وتمويل لأنشطتهم.

وعلى وجه الخصوص، تحثُّ منظمة العفو الدولية الدولَ على ما يلي:

- ضمان الحقوق الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات وكل منْ يمكنه/ا الحمل، من خلال شتى الوسائل، بما في ذلك ضمان الحصول على الإجهاض بشكلٍ آمن وفعَّال في الوقت المناسب.
- الإقرار علنًا وبشكلٍ قاطعٍ لا لبس فيه بأن عمل المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة في الدفاع عن الحق في الإجهاض يُعتبر عملًا مشروعًا وجزءًا لا يتجزأ من إعمال وتعزيز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- ضمان عدم تعرُّض المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة، ممّن يناصرون الحق في الإجهاض، مثل النشطاء، والعاملات/العاملين في أنشطة كسب التأييد، والمعلمات/المعلمين، والمرافقات في العيادات، ومرافقات التوجيه، والمدرّبات على الولادة الطبيعية، والعاملات/العاملين في مجال الرعاية الصحية، للتجريم أو الترهيب أو الاعتداء. وينبغي محاسبة من يعتدي عليهم.
- ضمان توفير الحماية والدعم الكامل لمقدّمي الخدمة الصحية في أماكن عملهم، عن طريق وضع مبادئ وتدابير خاصة للحماية.
- ضمان حصول جميع المدافعات والمدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة، ممّن يناصرون الحق في الإجهاض، على ما يلزم من دعم وموارد، بما في ذلك التمويل لتنفيذ أنشطتهم.

وتوجد قائمة بجميع التوصيات في التقرير الكامل بالإنجليزية (رقم الوثيقة: POL 40/7420/2023).

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR